الزراعة في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨
دراسة تاريخية

Agriculture in the Ramadi District 1958-1968,
a historical study

عماد مايس مرضي الزبيدي

Imad Mayis Mardhi Al-Zubaidi

Emad.Abd2205m@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

٠٧٥١٩٢٥٦٨٠٦

أ.م.د زينة حارث جرجيس

Zinah.h@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد

كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

قسم التاريخ-الحديث

الزراعة في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية

عماد مايس مرضي الزبيدي
أ.م.د زينة حارث جرجيس

المستلخص:

شهد لواء الرمادي تطورات في قطاع الزراعة ، سيما انه ذات مساحات واسعة وذات تربة خصبة الأمر الذي دفع الحكومات العراقية المتعاقبة خلال فترة العهد الجمهوري(١٩٥٨-١٩٦٨) الاهتمام بهذا القطاع كونة ذات مساس بحياة ومعيشة الناس ، حيث اصدرت عدة قوانين للنهوض بالواقع الزراعي في لواء الرمادي، من هذا المنطلق تأتي دراستنا لهذا الجانب المهم ، و تضمن البحث عدة محاور يأتي في مقدمتها: قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ وانعكاساته على واقع الزراعة في لواء الرمادي ،ثم يأتي المحور الثاني: الجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨، تناول المحور الثالث عن أهم المحاصيل الزراعية الرئيسية ، فيما تناول المحور الرابع الثروة الحيوانية وختاماً تحدث المحور الخامس عن مشاريع الري ودورها في تطور القطاع الزراعي في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨، ثم تأتي الخاتمة وقائمة المصادر .

الكلمات المفتاحية : لواء الرمادي ، الزراعة ، الجمعيات التعاونية ، قرارات الاستيلاء

Agriculture in the Ramadi District (1958-1968): a historical study

Imad Mayis Mardhi Al-Zubaidi
Asst. Prof. Dr. Zinah Harith Jirgees

Abstract

Ramadi District witnessed developments in the agricultural sector, especially since it has large areas and fertile soil, which prompted successive Iraqi governments during the Republican era (1958-1968), as they issued several laws to improve the agricultural situation in Iraq in general and Ramadi District in particular, as they allowed the registration of several Agricultural and consumer cooperative societies with the aim of reviving agriculture. From this standpoint comes our study of this important aspect. The research included several axes, the first of which is: Agrarian Reform Law No. 30 and its

repercussions on the reality of agriculture in the Ramadi District. Then comes the second axis: agricultural and consumer cooperative societies and their role in Development of the agricultural sector in the Ramadi District 1958-1968, then the third topic focused on the most important main agricultural crops in the aforementioned district, while the fourth topic dealt with the livestock of the aforementioned district, and in conclusion the fifth topic talked about irrigation projects and their role in the development of the agricultural sector in the Ramadi District 1958. -1968, then comes the conclusion and list of sources
Keywords: Ramadi District, agriculture, cooperative societies, takeover decisions.

اولاً: قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لعام١٩٥٨ وانعكاساته على واقع الزراعة في لواء الرمادي

منجزات وزارة الإصلاح الزراعي في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨

يعد الإصلاح الزراعي المشروع الأول للثورة ودعامتها الحقيقية ؛ حيث لعب دوراً مهماً في إنهاض البلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، مما دفع ذلك إلى تحشيد الجهود المتاحة و القدرات اللازمة لتسريع تحقيق أهداف الوزارة كاملة وعلى الشكل الآتي :

١. تم إنشاء (٣١) جمعية تعاونية زراعية في لواء الرمادي خلال العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٨) ، وفي المناطق الموزعة بلغ عدد الجمعيات التعاونية في مناطق الإصلاح الزراعي (٢٢١) جمعية في عموم العراق ، ويبلغ عدد أعضائها (١٢٣) عضواً ، كما بلغت القروض التي قدمتها هذه الجمعيات لأعضائها ٤٩,٩٧٢ دينارا .

٢. تم تأجير (٢١٢) ألف دونماً لـ ٦,٨٩٧ أسرة فلاحية، ليصل إجمالي مساحة الأراضي المؤقتة إلى (٧) مليون دونما.

٣. وبلغ عدد القاطرات المقدمة لمحطات تأجير الآليات والوحدات الميكانيكية ٥٩ قاطرة، ليصل عدد القاطرات في هذه المحطات والوحدات إلى ٥٦٧ قاطرة ، كما تضم ٢٣٥ حصادة، و ٨٥١ مضخة، و ٤١٧ سيارة بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الآلات الزراعية الأخرى التي تخدم أراضي مزارعي الإصلاح الزراعي[١]

٤. تم الاستيلاء على (٩١) الف دونما في عموم العراق ، بينما تم الاستيلاء على (٢٨) ألف دونم من أراضي اللواء ، وأصبح إجمالي المساحات التي تم الاستيلاء عليها منذ

تطبيق القانون حتى عام ١٩٦٨ (٢٧٢) الف دونماً ، وفي ذات السياق يمكننا أن نوضح قرارات الاستيلاء التي تم اقرارها في لواء الرمادي خلال العهدين الجمهوريين (١٩٥٨-١٩٦٨) على وفق الجدول الآتي:

ت	رقم القرار وتاريخه	رقم اضبارة الاستيلاء	اسم المستولى على اراضيه
١	١٩٦٠/٢	٧١٧/٣/١٠٢	يوسف المرسان العلي
٢	١٩٦٠/١	١٠٣/٣/١٠٢	مشحن الحردان العبد
٣	١٩٦١/٣	١٠٢/٣/١٠٢	محمد العودة الحردان
٤	١٩٦٢/٥	٨٥٦/٣/١٠٢	حسين علي سعد [٢]
٥	١٩٦٣/٨	١٦٧٩/٣/١٠٢	مخلف محسن فرحان
٦	١٩٦٣/١١	١٠٤/٣/١٠٢	نايف مشحن الحردان
٧	١٩٦٣/١٢	١٠٥/٣/١٠٢	عبد المنير عبد الحميد [٣]
٨	١٩٦٤/١٤	٧١٩/٣/١٠٢	فزع شنيتر الجاسم
٩	١٩٦٥/٧	٢٢٢٧/٣/١٠٢	منيرة درويش الجدري
١٠	١٩٦٥/٨	بلا	احمد عبد الغني الراوي [٤]

ومن جانب اخر اتخذت وزارة الإصلاح الزراعي عدد من الإجراءات التي من شأنها ان تقوم بحماية الأراضي الزراعية المستولى عليها سابقاً أو الأراضي الأميرية الصرفة ومنع التجاوزات عليها ب اي شكل من اشكال التجاوز لذالك تم اتخاذ عدد من القرارات التي اختصت بهذا الشأن ووفق بيان رقم (١١٤) لعام ١٩٥٩ [٥]وهي كالآتي[٦]:

-لا يجوز التجاوز على المواد المصممة لضخ المياة إلى الأراضي الأميرية.

-منع الأشخاص الذين يبثون الخوف في نفوس الفلاحين ، أو الذين يقومون في خلق نوع من العداء بين الفلاح والدولة .

-الالتزام بابلاغ دائرة الأصلاح الزراعي عندما يحدث تجاوز على آلة أو مضخة زراعية.

-منع المخالفات التي قد تحدث ضد عقود ايجارات الأراضي المستولى عليها أو الأراضي الأميرية مابين المستأجر ودائرة الإصلاح الزراعي أو معارضتهم في زراعة الأراضي.

-استدعاء الموظف المختص الذي يعود لدائرة الإصلاح عند وضع الحجز للمحافظة على حصة الدائرة.

-لا يجوز تهجير (ترحيل) الفلاح بدون سند أو وجة قانوني، والعمل على إعادة من هجر ارضة وإلى مزرعتة ، حتى لو تم الترحيل بموافقة المالك (الملاكين).

ثانياً:-الجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨

تعمل الجمعيات التعاونية على توفير الدعم الفني والتدريب للفلاحين، وتسهم في تحسين ظروف العمل الزراعي وزيادة الإنتاجية. وبفضل جهود الجمعيات التعاونية الزراعية، تمكن الفلاحون من تحقيق تقدم ملحوظ في مستوى حياتهم وزيادة دخلهم، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية ، تعددت التعريفات للجمعيات التعاونية الفلاحية الزراعية ، بما في ذلك تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة التي وصفتها بأنها اتحاد فلاحي مستقل يتألف من أفراد يعملون لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال مؤسسة يشتركون في ملكيتها وتديرها بنظام ديمقراطي[٧] ، بالإضافة إلى ذلك، تتزايد أهمية الجمعيات التعاونية بسبب عدة عوامل أهمها[٨] :

- تلعب دورا حيويا في القضاء على استغلال التجار والمحتكرين للمزارعين.
- تقديم الأموال النقدية والمواد الزراعية للمزارعين.
- تنظيم وتسويق المنتجات الزراعية بطرق فعالة، وتصنيفها بطريقة تحقق أقصى قدر من الدخل للفلاح.
- إن إنشاء التعاونيات يوفر للمزارعين مبالغ كبيرة يضطرون إلى إنفاقها في التنقل داخل المدينة، حيث تتحمل التعاونيات مسؤولية تزويدهم بالأدوات الزراعية وبيع منتجاتهم في الأسواق : ونظرا لاعتماد المزارعين على المدينة للحصول على الأدوات الزراعية والأسمدة والبذور المحسنة، وبيع المنتجات الزراعية والحيوانية التي يمتلكونها، يواجهون صعوبة في تنظيم علاقات الإنتاج مع المدينة.
- عدم انتظام تسويق المنتجات الزراعية يعني أنه لا يتم بشكل منتظم تسويق هذه المنتجات، وذلك بسبب تأثر الإنتاج الزراعي بعوامل طبيعية متنوعة ، وهذا يؤدي إلى

ضعف موقع المزارع في السوق، لذلك يمكن للجمعيات التعاونية أن تسوق وتنظم منتجاتها بطريقة تمكنها من الحصول على أفضل الأسعار، نظرا لكمية منتجاتها الكبيرة وقدراتها المالية الواسعة.

وفي ذات السياق نجد أن مجاميع من الفلاحين في لواء الرمادي قد قاموا بتقديم طلبات لتأسيس (تسجيل) جمعيات تعاونية زراعية واستهلاكية ؛ بهدف تحسين مستوى معيشتهم وزيادة مدخولاتهم ، ومن خلال ذلك يمكننا إدراج اسماء الجمعيات التعاونية التي تم تأسيسها (تسجيلها) في لواء الرمادي خلال المدة ١٩٥٨-١٩٦٨ على وفق الجدول الآتي:

ت	رقم اعلان الجمعية وتاريخه	اسم مقدم طلب تسجيل الجمعية	موقعها	اسم الجمعية
١	١٩٦١/٤٣	فيصل شنتاف عزيز مجبل عبد الله محمد	عنه	الجمعية التعاونية الاستهلاكية لاعظاء نقابة صناعة النفط المحدودة [٩]
٢	١٩٦١/٤	عبد الكريم الحاج مجيد حمود ناصر سعيد الادريسي	الفلوجة	الجمعية الاستهلاكية المحدودة [١٠]
٣	١٩٦٣/٩٩	عيسى الغريب موسى الغريب احمد النجم	الخالدية	جمعية القادسية التعاونية الزراعية غير المحدودة [١١]
٤	١٩٦٤/١١٢	خميس احمد اسماعيل احمد صالح مهدي احمد	الفلوجة	جمعية بدر التعاونية الزراعية المحدودة [١٢]
٥	١٩٦٤/١١٨	شهاب الحمد معد الحمد حمادي عبد الحمد الحسين	الكرمة	الطربولية التعاونية الزراعية غير المحدودة [١٣]
٦	١٩٦٤/١٢٣	نزال محيسن طالب الصعب	الفلوجة	جمعية تأمين الاراضي المحدودة [١٤]

		شاكرمصلح المحمدي		
٧	١٩٦٤/١١٦	علي عطيوي ابراهيم حمادي عبيد دهيري	الفلوجة	جمعية اليرموك التعاونية الزراعية غير المحدودة[١٥]
٨	١٩٦٤/١٧٣	عباس عبد الحسن جاسم دايح جولان جدعان عليح جاسم	الفلوجة	جمعية السويس التعاونية الزراعية غير المحدودة
٩	١٩٦٤/١٧٤	مهدي احمد خلف اسماعيل جاسم	الكرمة	الناصر التعاونية الزراعية غير المحدودة
١٠	١٩٦٤/١٧٥	عبدالله شوريش معد الحداد فهد الحداد	الفلوجة	جمعية الخلد التعاونية الزراعية غير المحدودة [١٦]
١١	١٩٦٥/٣٢	احمد منصور نافع الالوسي جمعه ذكرى	هيت	الجمعية التعاونية الاستهلاكية لاعضاء نقابة المعلمين المحدودة
١٢	١٩٦٥/٨٤	عبد السلام عبد الله طالب الحاج رحيم نعمان العاني	لواء الرمادي	الجمعية التعاونية الاستهلاكية لموظفي ومستخدمي لواء الرمادي
١٣	١٩٦٦/١٧٨	عبد الله العبد نافع الظاهر طحين العبد شريمط	العامرية	جمعية احد التعاونية الزراعية غير المحدودة [١٧]
١٤	١٩٦٦/٨٤	صالح اسود حماد جبير سويد عبد	الرمادي	أبو طيبان التعاونية الزراعية غير المحدودة
١٥	١٩٦٦/١١٧	عبيد محمد اسماعيل عذاب فياض سرحان	العامرية	الصديق التعاونية الزراعية غير المحدودة

١٦	١٩٦٦/١٣١	مجباس مجاد عبد الغني فرحان عجمي طه العلي	الفلوجة	الوفاق التعاونية الزراعية غير المحدودة (١٨)
١٧	١٩٦٦/١٣٢	فرج تركي هلال مطر علي مصلح	الكرمة	البو مرعي التعاونية الزراعية غير محدودة
١٨	١٩٦٦/١٤٥	سالم الناصر محمد العلي محمد كصيص	الرمادي	بكر التعاونية الزراعية غير محدودة
١٩	١٩٦٧/٤	حسن محمود دفار فرحان	الفلوجة	دبيس التعاونية الزراعية غير المحدودة
٢٠	١٩٦٧/٧	علي شحاذة علي سعود علاوي خلف	الفلوجة	ام سباع التعاونية الزراعية غير المحدودة (١٩)
٢١	١٩٦٧/١٢	حسين مسلم شكر الحسن رشيد غزال	الفلوجة	العوهمية (العمومية)التعاونية الزراعية غير المحدودة
٢٢	١٩٦٧/١٦	حمود صاحي جاسم حمودي	الكرمة	المشحبة التعاونية الزراعية غير المحدودة
٢٣	١٩٦٧/١٨	محمد الحمد جوير جاسم	الكرمة	العزة التعاونية الزراعية غير المحدودة
٢٤	١٩٦٧/٣٥	حسين سعيد حمد موسى حسين العبطان	الرمادي	زوية سطيح التعاونية الزراعية (٢٠)
٢٥	١٩٦٧/٣٦	أبراهيم عويد نواف ذياب سليمان سعود	الحبانيه	الخالدية التعاونية الزراعية غير المحدودة

٢٦	١٩٦٧/٣٨	كاظم المحمد نوار الحواس خضير عباس	العامرية	الدحيميه التعاونية الزراعية غير المحدودة
٢٧	١٩٦٧/٤٦	مدورج خليفة خلف حاج بديوي محمد	عنه	الرمانة التعاونية الزراعية غير المحدودة (٢١)
٢٨	١٩٦٧/٩٧	حسين فحيل عباس خويعن محمد خويعن	الفلوجة	غزه التعاونية الزراعية غير المحدودة
٢٩	١٩٦٧/١٠٨	اسعد عباس معيوف البحر نعيم حمادي	الفلوجة	غزه التعاونية الزراعية غير المحدودة
٣٠	١٩٦٧/١٠٩	خلف الدلف عباس المسهر محمد الفهد	الفلوجة	جمعية القدس التعاونية الزراعية غير المحدودة (٢٢)

ثالثاً:-المحاصيل الزراعية الرئيسية في لواء الرمادي

يمكن تقسيم المحاصيل الزراعية بحسم موسم زراعتها إلى قسمين:

المحاصيل الشتوية

وأهم هذه المحاصيل هي القمح والشعير ، حيث يزرع هذان المحصولان في كافة الوحدات الاداريه بالمنطقة الغربية من العراق ، وكانت مدينه الفلوجة الاعلى مساحه انتاجيه لهذا المحصول بلغت ١٣١،٥٠٥ دونماً اي ٧٢% من اجمالي الاراضي المزروعة البالغة ١٨٢،٣٩٠ دونماً يليه قضاء الرمادي بمساحة (٢٩) ألف دونماً بنسبة (١٦%) وهكذا ساهمت مدنتي الفلوجة والرمادي بنسبة (٨٨%) من المساحة المزروعة بهذا المحصول في المنطقة الغربية ، ويعود ذلك لأسباب جغرافية ووفرة الأراضي الخصبة والمياه وكثافة السكان العالية ، بينما في مدينة حديثة لاتتجاوز ٢،١٨٤ دونماً وفي ناحية وراوة بلغت الأراضي المزوعة ٣،٢٤٢ دونماً ، وفضلاً عن ذلك لابد أن نشير إلى مدينة الرطبة ، حيث بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية ١،٦٨٦ دونماً وعتمادها بشكل أساسي على مياه

الأمطار والابار ، وبلغ إجمالي كمية الانتاج للمناطق المذكورة اعلاه ب(٥٢) ألف طن[٢٣] ، وايضا هناك محاصيل شتوية أخرى تزرع في لواء الرمادي مثل الكتان والحمص والعدس والبازلاء والتي تشغل ما يعادل نصف مليون دونم من المساحة الزراعية المخصصة للمحاصيل الشتوية [٢٤]

المحاصيل الصيفية

اما المحاصيل الصيفية فالبرغم من أهمية المحاصيل الصيفية التي تتراوح بين (١٠-٢٠%) من مجموع المحاصيل المزروعة فخصصت لها مساحة قليلة نسبياً بالمقارنة مع المساحة المخصصة للمحاصيل الشتوية، وذلك حسب توفر المياه، ومن أهم المحاصيل الصيفية هي الرز وهو نوعين هرفي وأقلي ويختلف بذر وحصاد هذين النوعين بإختلاف منطقة زراعتهما، ويتميز هذا المحصول بجودته العالية بالمقارنة مع القمح والشعير مع أن المساحة المخصصة لزراعة الأرز قليلة كما ذكرنا سابقاً لأن زراعة الأرز تحتاج الكثير من المياه، أما القطن فهو من أقدم الأصناف التي بدء الزراعة بها في العراق وله أسم آخر وهو "الميزووايت" وهو صنف أمريكي استوردت بذوره منذ عام ١٩٢١ ، وبعدها تم استيراد بذور صنف آخر وهو "الاكالا" و "اكالاروجرز" ويمتاز هذا الأخير بوفرة محصوله والبتلة الطويلة والبياض الناصع وهو مرغوب بشدة في الأسواق العالمية، وبعدها تم الاعتماد على زراعة نوع جديد أثبت مقدرته وامكانية استعماله وتصديره وهو "كوكرولت" والذرة البيضاء والصفراء، بالإضافة إلى التبغ والسمسم والتمر الذي يعد من أهم المحاصيل العراقية بشكل عام، كما يعد العراق من أشهر المنتجين لاشجار النخيل في العالم ، فهي تزرع في المناطق الأكثر حرارة، وتعد النخلة شجرة سهلة الزراعة لأنها لا تحتاج سوى منطقة رطبة لتساعد على امتداد جذورها إلى مسافات بعيدة وإلى فترة تمتد من خمسة إلى ستة أشهر من الرطوبة المرتفعة، وتبعاً لهذا فهذه الظروف ملائمة جداً لزراعتها في العراق [٢٥]

ولغرض رفع الانتاج الزراعي في العراق عامة يتطلب الأمر العديد من الأعمال من اهمها[٢٦]:

-تنظيم وتحسين شبكات جداول الري.

-انشاء المبازل في جميع مشاريع الري واعطاء الأولوية إلى

-المناطق الكثيرة الملوحة حيث أنها أحد الاسباب الرئيسية لقلة الانتاج الزراعي.

- توجيه وتعليم الفلاح عن طريق الجمعيات التعاونية.

-انشاء محطات لتأجير الآلات الزراعية في جميع انحاء البلاد.

-ضمان التسويق، خاصة عندما يصادف في بعض السنوات انخفاض اسعار في بعض المنتجات الزراعية.

-تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية في الأرياف على سبيل المثال انشاء مستوصفات وانشاء المدارس، بحيث تكون في متناول يد سكان الريف في جميع المناطق الزراعية.

رابعاً:-الثروة الحيوانية في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨

منذ بداية قيام ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق اولت الحكومة اهتمام كبير في مسألة الثروة الحيوانية من خلال الاشراف الكامل على الإنتاج والتسويق لأجل تأمين الغذاء فقد تدخلت في معظم المشاريع الانتاجية التي شملت محطات أبقار الحليب ومشاريع الدواجن ومعامل العلف ومشاريع الأسماك والمزارع ومحطات البستنة والمشاتل وغيرها ؛ تقوم رئاسة المشروع بالإشراف على تربية وتحسين الحيوانات لدى المستثمرين بمعاونة قسم تربية الحيوان لغرض استفادة ابقار المستثمرين بغية تحسين أنواع الابقار العراقية بإدخال الدم النقي في حيواناتهم، بالإضافة إلى اعمال تغطيس الاغنام، ومكافحة الديدان والجرب وبعض الامراض الأخرى التي تصيب الحيوانات، مما شجع المستمرين على شراء الحيوانات عن طريق اخذ السلف الزراعية من الجمعيات التعاونية التي تم تسجيلها في لواء الرمادي لدعم الإنتاج الوطني [٢٧].

وفي ذات السياق شهدت السياسة الزراعية فيما يخص الثروة الحيوانية اهتمامات الحكومة إلى الاشراف الكامل على الإنتاج والتسويق لأجل تأمين الغذاء ، فقد كان يوجد في الملكيات والوحدات الزراعية الواقعة في لواء الرمادي حوالي (٢١٢) ألف رأس غنم من بينها (١٩٩) ألف رأس اعمارها اقل من عام ، كما وجد (٣٦) ألف رأس من الماعز من بينها (٣) الالف تقل اعمارها عن عام ، أما بالنسبة للابقار كان يوجد منه (١٤) ألف رأس من بينها ١،٢٠٢ من الذكور، كما يوجد الخيل وبلغ عدد الخيول ١١،٦٧٤ من بينها ١،٤٦٦

من الذكور ، أما بالنسبة لإعداد الحمير بلغ ٢٠،٣٦٦ ، وكان هذهِ الاعداد وفقاً لاحصائية أجرتها وزارة التخطيط [٢٨].

خامساً:-مشاريع الري ودورها في تطور القطاع الزراعي في لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٨

حكمت الضرورة على وجوب اتخاذ الاحتياطات المناسبة لتفادي خطر فيضانات الأنهر في العراق، خاصة بعد فيضان عام١٩٥٤ ، الذي أدى إلى اتلاف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وإلى تدمير الكثير من المباني والدور والجسور والطرق العامة وغيرها، بالإضافة إلى أن مياه الفيضان تحمل كميات كبيرة من الغرين، بحيث غمرت السهول وملأت القنوات بالترسبات، مما أدى إلى اضعاف قابلية التربة على الامتصاص، وإلى زيادة الصعوبات وزيادة كلفة الزراعة والري في البلاد ، بحيث يوجد في العراق مجالاً واسعاً لإنماء الري فمساحة الأرض التي تروى لا تتجاوز خمس المساحة التي ممكن أرواؤها، ويتوقف تقدم الري واستخدامه إلى اقصى حد ممكن على أمور عديدة منها [٢٩]:

١-السيطرة التامة على مياه الفيضانات وتخزينها، فضلاً عن تصريفها.

٢-تنظيم توزيع المياه حسب حاجات الأماكن والأفراد ووجود عدد كافي من الايدي العاملة في الزراعة.

٣- الغرض الأساسي من مشاريع الري في لواء الرمادي هو تقليل الخطر الذي ينجم عن الفيضان وتخزين المياه الناتجة عنه.

ومن أهم هذهِ المشاريع هي :-

اعادة تأهيل سد أعالي الفرات : تم العمل على مجيء بخطط تعزيزية وتأهيلة لكل من مشروعي (هور ابي الدبس)[٣٠] و(مشروع حديثة)[٣١] ، ومما أجبر الجمهورية العراقية على اتخاذ خطط احتياطية وذلك يعود إلى سببين رئسيين هما :

١-درة خطر الفيضانات التي قد تؤدي بعواقب لا تحمد عقباها ، فضلا عن انها تؤدي إلى إتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية ، واغداق التربة[٣٢] مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى ملوحة التربة الذي يؤثر سلباً على مستوى الإنتاجية.

٢-عدم قدرة سد الرمادي على استيعاب ما يقارب ٢٥٠٠ متر مكعب في الثانية ، كذالك بالنسبة لناظم الورار[٣٣].

وفي ذات السياق عمدت الحكومة العراقية على استغلال مياه الفيضانات والعمل على خزنها والاستفادة منها في فترة الصيهود ، وذلك لقلة المياة في تلك الفترة (الصيف) ، لذلك استثمرت الحكومة العراقية من خلال إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٨ ، ، إذ عقد الجانبين اتفاقية تعاون اقتصادي وفني عام ١٩٥٩ ، حيث خُصص مبالغ ضخمة لدعم اقتصاد العراق ؛ إذ استقدم العراق خبراء وفنيين لتطوير وتعزيز وتأهيل السدود ، وخاصة سد أعالي الفرات وذلك بهدف خزن المياه في وادي الفرات الواقع شمال الرمادي، بشرط أن لا يؤدي انشاء السد إلى انغمار المدن الواقعة على نهر الفرات (راوة ، حديثة ، عانه ، هيت) ، ما بالنسبة للمناطق الواقعة على شمال هيت المهددة بالفيضانات (خان بغدادي) ، أما حديثة فإن رأي الخبراء السوفييت يقضي ببناء سد حجري مملوء بالمياه بارتفاع (٣٥) متراً مكعباً لتخزين ثلاثة مليارات متر مكعب من المياه ، أما في موقع راوة، فكان المخطط بناء السد على ارتفاع (١٧٠) متراً، وإذا زاد الارتفاع بمقدار عشرة أمتار تزيد كمية المخزون وارتفعت المياه إلى خمسة مليارات متر مكعب من المياه، وقدم خبراء سوفيات من مؤسسة تكنو اكسبورت[٣٤] ، بعد دراسة مشروع سد أعالي الفرات شمال مدينة هيت، تقريرا تضمن عدة مقترحات، وافق عليها المجلس الاقتصادي المؤقت وذلك بعد الفحوصات المختبرية والتحقق من كافة المقترحات ونجاحها على أرض الواقع ، وبالفعل تم تخصيص (٨٤٠) ألف روبل[٣٥] لتنفيذ مهام بناء السدود في ذلك الوقت، على أن يتم إعداد موازنة مالية بهذا الخصوص لاحقاً، وكانت وزارة الزراعة مسؤولة عن الصرف ، لذلك خصص مبلغ قدرة (١٥٠) ألف دينار لدراسة مشروع سد الفرات الأعلى ، ونتيجة للمشاكل الفنية تم افتتاح سد حديثة في العام ١٩٦٧ ، والذي يعتبر ثاني أكبر سد في العراق والشرق الأوسط بعد سد الموصل ، والغرض منه هو ري الأراضي المزروعة، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتخزين مياه سيول الامطار[٣٦].

وخلال أعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، عملت الحكومة العراقية على اتخاذ عدد من القرارات التي من شأنها ان تطور وتؤهل سد أعالي الفرات ، إذ أصدر مجلس التخطيط العراقي قرارة وفق منهجة الخاص به ، في جلسة خاصة بخزان أعالي الفرات ، وذلك بعد أن وردت له عدد من المذكرات من وزارة الإصلاح الزراعي بكتابها المرقم ٣٠٣٠٢ بتاريخ ٢٤

اب ١٩٦٧ فضلا عن كتاب وزارة التخطيط ، المرقم (١٥٨ ، زو ١٦٥) والمؤرخ في ١٥ اب ١٩٦٨ ، ومديرية الري العامة برقم ١٦٢٥٤ ، واخيراً كتاب وزارة التخطيط الدائرة الزراعية المرقمة ٣٠٩٢ ، بتاريخ ١٢ حزيران و ١٠ اب ١٩٦٧ ، وبعد تسلم هذه الكتب والمذكرات اتخذ مجلس التخطيط العراقي قرارة المؤرخ في ١١ أيلول ١٩٦٧ في جلستة الثامنة عشر وذلك بتخصيص وتوجيه عدد من الشركات التي تكون مهمتها تعزيز وتأهيل وتطوير السدود وعلى وجة الخصوص سد أعالي الفرات وبموجب الصيغ المرفقة فيما يأتي[٣٧] :

١-الشركة B.B.v السويدية ٢- شركة اتحاد السويسريين ٣ - شركة كويين الفرنسية

صيانة مشروع مبازل الصقلاوية-ابي غريب: في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ منح مجلس الأعمار العراقي الصلاحية لوزارة الري العامة لإنجاز كافة الأعمال التي من ضمن مقاولات المجلس مقاولة رقم (١) التي من ضمنها القيام بحفر (كري المبازل) التابعة اداريا لناحية الصقلاوية وقضاء ابو غريب[٣٨] ، وذلك للتخلص من ملوحة التربة وتحسين جودة الإنتاج الزراعي ؛ اذ كلفت شركة عرفت بأسم (شركة العراق الأوسط للتجارة) ، بإنجاز المشروع ، وعندما تلقت الوزارة (الري العامة) المخولة بإنجاز المشروع عملت على تأييد قرار المجلس بكتابها الصادر في ١٨ شباك ١٩٥٩ المرسل إلى المجلس ، وقد عملت وزارة الإصلاح الزراعي على تأييد هذا القرار ، لأنه يعمل على دعم القطاع الزراعي ، لذلك وضحت مديرية الأمور الحقوقية والعقود العامة ، في مذكرتها الصادرة في ١٥ نيسان ١٩٥٩ ، إن للمشروع أهمية كبيرة وله أثر إيجابي على القطاع الزراعي، لذلك طلبت على إنجاز المشروع بأسرع وقت ممكن من خلال إعطاء صلاحية لمديرية الري العامة للقيام بالمشروع وفقاً للشروط الآتية[٣٩] :

- ان تسجل بشكل منظم كافة الأموال التي صرفت على المشروع كل اربع أشهر.
- منع صرف اي مبالغ دون مصادقة وزراة الزراعة علية بالصرف.
- اسخدام الآلات والمعدات التي تتوفر في موقع العمل ، والسماح باستئجار المكائن بشرط تدوينها في الميزانية المخصصة للمشروع.

ردم المستنقعات : عملت حكومة الثورة بكل جدية واخلاص على الاهتمام بالقطاع الزراعي والعمل على تحسين جودة الإنتاج من خلال كري المبازل وردم المستنقعات ، اذ باشرت في ردم المستنقعات في ناحية هيت ، وذلك بعد زيارة المفتش الإداري إلى لواء الرمادي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٩ حيث وجد من الضروري القيام بهذة الإنجاز الذي يرفع من إنتاجية المحاصيل الزراعية (٤٠).

الاستفادة من المياه الجوفية : تعد المياه الجوفية مصدر مهم من المصادر المائية التي تتواجد بكثرة في مناطق غرب العراق حيث قامت شركة أنقرة اليوغوسلافية بدراسة عدة مواقع في لواء الرمادي وعملت على حفر (٦٣) بنراً بهدف الاستفادة منها في الري ، وقد أدت عملية الحفر إلى نتائج إيجابية ، اذ شجعت على حفر (٢٠) بنراً جديداً ومما دفع الشركة إلى طلب مخصصات مالية إضافية، ووضعت خطة جديدة للحفر في الصحاري الشمالية والجنوبية بهدف الاستفادة من الآبار المياه الشرب والري خاصة حيث أن الصحراء الشمالية والجنوبية تحتويان على عدد كبير من البدو الرحل بالإضافة إلى جعلها مناطق للرعي، أو تشكيل مزارع نموذجية في الصحاريتين الممتدتين من القائم إلى البصرة، فبدأت الشركة حينها بحفر(١٠٠) بئراً وكان الجزء الأكبر في لواء الرمادي ، وتم تشغيل أجهزة الضخ بالطاقة الكهربائية، وكان من المؤمل أن يتم الانتهاء من المشروع في صيف عام١٩٦٢ (٤١).

تقوية سداد بحيرة الحبانية : في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩ قام المفتش الإداري علي حيدر بزيارة قضاء عانة ونظرا لعدم كفاية خزان الحبانية لخزن المياة لتوفير المياة الكافية لارواء الأراضي الزراعية لإقامة سد على نهر الفرات ، لاسيما اتبعت المدينة زرعة كثيفة ، ارتأت الحكومة ان تقيم سد في موقع جديد ؛ اذ اوضحت تقارير المفتش الإداري انه من الضروري إقامة سد أعالي الفرات قرب هيت ، وبعدها قام الخبراء السوفييت بإجراء التحريات والكشف لتعين الموقع الذي يتلائم مع المشروع (٤٢).

لذلك بعد مرور سنوات ارتأت الحكومة العراقية المتمثلة بمجلس التخطيط العراقي المختص بأعادة ترميم وإنشاء السداد في عموم البلاد واللواء بشكل خاص ، وذلك بحكم موقعة الذي بحاجة إقامة السداد ومكافحة خطر الفيضانات من جهة والاستفادة من المياة عن طريق خزنها والاستفادة منها في فترة الصيهود ، لذلك اتخذ المجلس قرارة بشأن سداد

بحيرة الحبانية بعد أن تلقى عدد من الكتب والمذكرات الواردة من وزارة الإصلاح الزراعي ومديرية الري العامة من خلال الدائرة الزراعية في وزارة التخطيط في كتابها المرقم (١٦٠ ز) والمؤرخ في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٦ ، وكتاب وزارة الإصلاح الزراعي ورقمة (٤٦٠٦٢) وتاريخة ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٦ ، وكتاب مديرية الري العامة المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٦ ، وبعد ان ناقش مجلس التخطيط العراقي هذه الكتب والمذكرات المختصة بشأن هذا المشروع ، اتخذ المجلس قرارة الذي تضمن الموافقة على تقوية وتأهيل سداد بحيرة الحبانية ، وذلك بموجب كتابي وزارة الإصلاح الزراعي ومديرية الري العامة ، والعمل على تخويل وزارة الإصلاح الزراعي بتوجية من مديرية الري العامة صلاحية الصرف والتنفيذ[٤٣].

إعادة تأهيل سد لواء الرمادي : في عام ١٩٦٣ تم العمل على إعادة تأهيل واكساء سد الرمادي عند مدخل مدينة الرمادي ، بعد أن تعرضت سدة الرمادي للتأكل نتيجة جرف المياة الأكثر قوة في جهة الشمال من الجانب الأيسر للسدة ، لذالك اتخذت الحكومة العراقية على عاتقها أن تقوم باعادة ترميم السد لتفادي من انهياره ؛ إذ تم تخصيص مبلغ (١٧،٩٢٠) دينار وكانت مدة إنجاز المشروع (١٨٠) يوم ، وخلال المدة ١٩٦٤-١٩٦٨ ، اتخذت الحكومة العراقية المتمثلة بمجلس التخطيط العراقي المختص بهكذا أمور ، إذ اخذ على عاتقه عقد جلسة في عام١٩٦٦ ، خاصة مطالبة بموافقة المجلس على المصادقة على رفع (زيادة) المناسيب لسدة الرمادي ، وذلك بعد أن تلقى عدد من الكتب والمذكرات من وزارة الإصلاح الزراعي ومديرية الري العامة وكتابها المرقم (٢٥٢٣٧) ، بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٦ ، وبعد دراسة الكتب والمذكرات التي تلقاها المجلس اتخذ قرارة الذي تضمن الموافقة على تخويل وزارة الإصلاح الزراعي بواسطة مديرية الري العامة على الصرف والتنفيذ للقيام بمهمتين اساسيتين[٤٤] :

١-العمل على تعلية ورفع اكتاف ناظم الورار من اطرافة الأخيرة (مؤخرناظم الوزار) ، وبملغ (٥)الالف دينار موزعة بمبلغ (٣) الالف دينار لكل من عامي ١٩٦٦-١٩٦٧.

٢-دراسة إمكانية الحصول على التصريف المطلوب امرارة والحصول علية من ناظم الورار، وذالك من خلال رفع مستويات المياة في مقدمة سدة الرمادي، ومعرفة كلفة المبالغ المطلوبة لإنجاز تلك الأعمال كتعلية ورفع السدود وغيرها.

وفي عامي ١٩٦٧-١٩٦٨ وفي ذات الجانب اخذت الحكومة العراقية المتمثلة بمجلس التخطيط العراقي اعادة السداد للواء الرمادي ، بعد أن تلقى عدد من الكتب والمذكرات ، المتمثلة بكتابي وزارة الإصلاح الزراعي ومديرية الري العامة المختصين باعادة ترميم وإنشاء السداد في لواء الرمادي وبعد الاطلاع على الكتب والمذكرات الواردة بخصوص هذا الجانب اتخذ قرارة الآتي[٤٥]:

- العمل على استحداث تسلسل جديد خاص باعادة سداد الفرات الواقع في الرمادي والفلوجة
- العمل على تخصيص مبلغ قدرة (مليار وأربعمائة وخمسون الف ديناراً) مخصصة للقيام بعدد من الأعمال من بينها تقوية السداد الواقعة على الضفة اليمنى لنهر الفرات وبتخصيص مبلغ قدرة (٨٠) ألف دينار عن طريق تحويل وزارة الإصلاح الزراعي ومديرية الري العامة ، فضلا عن القيام بالعديد من الأعمال الأخرى التي من شأنها أن تطور القطاع الزراعي وحمايته من الفيضانات.

مكافحة تصحر اللواء : بحكم موقع اللواء وبيئتة الصحراوية الخالية من الغابات، دفع ذلك الحكومة العراقية إلى تخصيص مبالغ لمكافحة التصحر والعمل على تشجيرة، إذ خصص مبلغ قدرة (٤٨) ألف دينار ، وذلك لتشجير مساحة قدرها (٦٦٤) دونم ، فضلاً عن تشجير مساحة قدرها (١٥٠) دونم من الغابات التي تتبع التشكيل الإداري للواء الرمادي ، وذلك بهدف تأهيل المنطقة للعيش واعطاءها منظراً جميلاً ، والاستفادة من أخشابها لأغراض الصناعة والوقود ، وعلف للحيونات وخاصة الماعز[٤٦] .

الاهتمام بالثروة الحيوانية : وفي ذات السياق أولت الحكومة العراقية الاهتمام بالثروة الحيوانية التي من شأنها أن تدعم اقتصاد العراق وزيادة وارداتة على جميع الاصعدة والنواحي الزراعية والصناعية وعدم الاكتفاء بوارداتها من النفط الخام ، فقد اهتمت الحكومة

العراقية بالثروة الحيوانية من خلال إعادة ترميم وتأهيل حقول (اقفاص) الاسماك في سدة الرمادي ، وذلك بتخصيص مبلغ مالي قدرة (٣٠) ألف دينار [٤٧].

دعم المزارعين (الفلاح) : عندما كان القطاع الزراعي ذات عامل مهم في دعم الاقتصاد العراقي من خلال الاعتماد على المنتوج الوطني والاكتفاء الذاتي الذي يقوم بدعم واضح للبلاد ، نتيجة لذلك اتخذت الحكومة العراقية المتمثلة بمجلس التخطيط العراقي عدد من الإجراءات للنهوض بالواقع الزراعي ، وذلك بعد أن تلقت برقيات ومرافقات وزارة التخطيط والدائرة الزراعية المرقمة (٢١/ ز) بتاريخ ٦ شباط ١٩٦٧ ومرفقات وزارة الزراعة برقم (٨٦٥) والمؤرخ في ٣١ كانون الثاني ١٩٦٥ ، وكتاب مديرية الزراعة العامة المرقم (١٩٤٨) بتاريخ ١٢ شباط ١٩٦٧ ، بشأن دعم الفلاح العراقي بمادة السماد لتسميد محصول الرز ، ومنح المزارعين من خلال تسليفهم وذلك لشراء السماد لتسميد الرز وبقية المحاصيل الزراعية في اللواء ، وبعد دراسة هذه الكتب والمرافقات التي اختصت بدعم الفلاح اتخذ المجلس قرارة بالموافقة على [٤٨]:

١- تعديل تبويب تخصيصات مصرفي الزراعي والتعاوني التي وردت في المادة (٥) ، الموجة للصرف الواردة في هذين المصرفين ، واعطاء تخصيصات المصرف التعاوني بعنوان (سلف المصرف التعاوني).

٢- العمل على استحداث تسلسل جديد خاص بالمادة (٥) التي وردت في اعلاه بعنوان (سلف التسميد) ، بكلفة قدرها (٦٠٠) ألف دينار، وذلك بتخصيص مبلغ (٢٥٠) ألف دينار لعامي (١٩٦٧-١٩٦٨) ، وذلك بجعل مديرية الزراعة العامة في وزارة التخطيط الجهة المنفذة في العمل على التسلسل المستحدث اعلاه ، بحيث يكون المبلغ موزع على الشكل الاتي :

- الفصل (٧) ، المادة (٢) ، التسلسل (١) ، عامي (١٩٦٦-١٩٦٧) ، خصصت هذه الفقرة لشراء السموم بملغ قدرة (١٠٠) الف دينار.

- الفصل (٧) ، المادة (٦) ، التسلسل (١) ، خصص لشراء تجهيزات الابنية والأثاث بمبلغ قدرة (٧٠) ألف دينار.

الخاتمة

لقد مر قانون الإصلاح الزراعي بعدة مراحل منذ بدايته وقد شهد عدت قوانين وأنظمة في سبيل الحصول على نتائج تخدم الاقتصاد العراقي من خلال دعم القطاع الزراعي في جميع اللوية العراق ، وخاصة لواء الرمادي ، من خلال هذا الاهتمام والتطورات التي طرأت على القطاع الزراعي شهد لواء الرمادي عدت تغيرات في القطاع الأنف الذكر، لذلك توصل الباحث إلى عدت نتائج يمكن اجمالها من خلال النقاط الآتية:-

اولاً:-كانت لقانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لعام ١٩٥٨ عدت تأثيرات على الواقع الزراعي في لواء الرمادي ، من أهمها مكافحة الاقطاعية والعمل على دعم الفلاح بهدف تشجيع الزراعة الوطنية.

ثانياً:-كانت من اهم إنجازات وزارة الإصلاح الزراعي خلال فترة العهد الجمهوري١٩٥٨-١٩٦٨:

- الاستيلاء على (٢٨) ألف دونما من أراضي اللواء.
- تم إنشاء (٣١) جمعية زراعية في عموم اقضية ونواحي لواء الرمادي.

ثالثاً:-تم تأهيل وترميم عدة مشاريع مائية لما لها انعكاس إيجابي كبير على القطاع الزراعي ، من خلال الاستخدام الصحيح ومنع تغدق التربية وكانت تلك النشاطات تكميلية للمشاريع حيث وجدت منذ العهد الملكي وتم تكميلها في العهد الجمهوري .

رابعاً:-اوصى الباحث إجراء دراسات أكاديمية تختص بالواقع الزراعي لكل لواء على حدة لما له من تأثير على الاقتصاد العراقي وتشجيع المنتج الوطني ، كما تساعد مثل هكذا دراسات على معرفة اهم معوقات والصعوبات التي واجهت الزراعة والعمل على التخلص من تلك الصعوبات في المستقبل.

الهوامش :

(١) مجلة الفلاح ، الفلاح والاصلاح الزراعي ، ع٣ ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص ٥-٦-٧.

(٢) الوقائع العراقية ،العدد ٤٠٧ ،بتاريخ ٦أيلول ١٩٦٠ ؛ الوقائع العراقية ،العدد ٤١٤ ،بتاريخ ٢٤أيلول ١٩٦٠ ؛ الوقائع العراقية ،العدد ٦٣٦ ،بتاريخ ٢٤كانون الثاني ١٩٦٢

(٣) الوقائع العراقية ،العدد ٧١٣ ،بتاريخ ٥أيلول ١٩٦٢ ؛ الوقائع العراقية ،العدد ٨٩٠،٩كانون الاول ١٩٦٣ ؛ الوقائع العراقية ،العدد ٩١٧ ،بتاريخ ٢٣شباط ١٩٦٤

(٤) الوقائع العراقية ،العدد ٩٥٨ ،بتاريخ ١حزيران ١٩٦٤ ؛ الوقائع العراقية ،العدد ١١٨٩ ،بتاريخ ٤تشرين الثاني ١٩٦٥

(٥) بيان رقم (١١٤) لسنة ١٩٥٩ : صدر هذا البيان في ٢٢ أيلول من عام ١٩٥٩ ، الذي تم إرسالة إلى كافة مديريات الإصلاح الزراعي في الالوية العراقية كافة ومنها لواء الرمادي ، بعنوان التجاوز أو الاستيلاء على الأراضي الأميرية الصرفة ، المصادق علية من قبل إبراهيم كبة وزير الإصلاح الزراعي انذاك . للمزيد ينظر: د. ك . و ، ملفات وزارة الإصلاح الزراعي ، ملفة ٧٠١٨ ، و ٢٢ ، ١٩٥٩، ص ٢٤.

(٦) د.ك.و ، ملفات وزارة الإصلاح الزراعي ، ملفة ٧٠١٨ ، بيان رقم (١١٤) صادر من الحاكم العسكري العام ، و ٢١ ، ١٩٥٩ ، ص ٢٣.

(٧) الهام خزعل ، الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، مج ٤ ، ع ٢٨ ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، ٢٠١٦ ، ص١٢٧.

(٨) عبد الواحد كرم ، في الإصلاح الزراعي دراسة مقارنة القوانين الإصلاح الزراعي في العراق وسوريا ومصر ، مطبعة كلية الآداب جامعة النجف ، النجف ، ١٩٧٢، ص ١٤٧.

(٩) الوقائع العراقية ،العدد ٥٣٩، بتاريخ ٨حزيران ١٩٦١

(١٠) الوقائع العراقية ، العدد ٦٢٦ ،بتاريخ ٧كانون الثاني ١٩٦٢

(١١) الوقائع العراقية ،العدد ٧٦١ ،بتاريخ بتاريخ ٢كانون الثاني ١٩٦٣

(١٢) الوقائع العراقية ،العدد ٩٩٥ ،بتاريخ ١أيلول ١٩٦٤

(١٣) الوقائع العراقية ،العدد٩٩٥ ،بتاريخ ١أيلول ١٩٦٤

(١٤) الوقائع العراقية ،العدد ١٠٠٤ ،بتاريخ ١٤أيلول ١٩٦٤

(١٥) الوقائع العراقية ،العدد ٩٩٧ ،بتاريخ ١٥أيلول ١٩٦٤

[١٦] الوقائع العراقية ،العدد١٠٣٦،بتاريخ ٢٩تشرين الثاني ١٩٦٤ ؛ الوقائع العراقية ،العدد ١٠٣٧،بتاريخ ٢كانون الاول ١٩٦٤ ؛ الوقائع العراقية ،العدد ١٠٤١،بتاريخ ١كانون الاول ١٩٦٤

[١٧] الوقائع العراقية ،العدد ١٢٢٣،٢٦كانون الثاني ١٩٦٦

[١٨] الوقائع العراقية ،العدد١٢٧٧،بتاريخ ٩حزيران ١٩٦٦،العدد ١٣٣٤، بتاريخ ١٥أيلول ١٩٦٦

[١٩] الوقائع العراقية ، الاعداد (١٣٦٨،١٣٦٢،١٣٥٣،١٣٣٧)، بتاريخ ٦ شباط ١٩٦٧

[٢٠] الوقائع العراقية ،الاعداد (١٣٧٤،١٣٧٤، ١٤٠٠)،بتاريخ ١٩نيسان ١٩٦٧

[٢١] الوقائع العراقية ،العدد ١٤٠٠،بتاريخ ١٩نيسان ١٩٦٧،الوقائع العراقية ،العدد ١٤٠٣،بتاريخ ٢٦نيسان ١٩٦٧

[٢٢] الوقائع العراقية ،العدد ١٤٤١،بتاريخ ٢٢تموز ١٩٦٧،الوقائع العراقية ،العدد ١٤٥٣،بتاريخ ١٥أب ١٩٦٧

[٢٣] حسن كشاش الجنابي ، المصدر السابق ، ١٢٢.

[٢٤] عبد الوهاب مطر الداهري ، التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية تقنيتها واقتصادها في العراق ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٢٤٨-٢٥٠.

[٢٥] محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، ط٣ ، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠٠٩ ، ص٢٥١-٢٥٤.

[٢٦] سعيد مالك العلي ، منهاج القطاع الزراعي الاستثماري لعام ١٩٦٤-١٩٦٥ وتأثيرة على الإنتاج الزراعي ، منشورات وزارة الزراعة ، ع٣ ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص١٠-١٢.

[٢٧] سعيد مالك العلي ، المصدر السابق ، ص ١٦.

[٢٨] وزارة التخطيط دار الاحصاء المركزية ، نتائج الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص٢١٤.

[٢٩] سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، مطبعة الامريكانية ، بيروت ، ١٩٣٨ ، ص٢١١-٢١٢.

[٣٠] هور أبي الدبس: إحدى أهوار العراق يقع بين لواء كربلاء (محافظة كربلاء) ، ومنطقة شثاثة الذي يتزود من مياة نهر الفرات عن طريق جداول الحسينية. للمزيد ينظر : كاظم شنته سعد ، جغرافية أهوار العراق بين الازدهار والتجفيف وإعادة الاعمار، ط١ ، مطبعة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٢٣ ، ص٦٢.

[٣١] مشروع حديثة: تقع بحيرة حديثة في الضفة اليمنى لنهر الفرات جنوب شرق قضاء الرمادي (مركز اللواء) ، ويعتبر مستوى قاع البحيرة أقل تقريباً من متوسط منسوب فيضان نهر الفرات في الرمادي ، الوضع الطبوغرافي في هذه المنطقة يساعد على استخدام البحيرة كخزان للتحويل مياه الفيضان إليها

وفي نفس الوقت تستخدم كخزان يتم فيه تخزين المياه خلال موسم الفيضان . للمزيد ينظر ، أمير محمد خلف عبد الدليمي ، تأثيرات حديثة على العمليات الهايدروجيومورفوليجة لنهر الفرات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الانبار ، ٢٠١١ ، ص٤٥.

(٣٢) إلتغدق: تشبع التربة بالمياه، أي تشبعها بالرطوبة مع ارتفاع سطح الماء إلى منطقة الجذور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، لعدم قدرة النباتات على التنفس بشكل كافٍ ، وينتج التشبع بالمياه عن تحلل التربة بمياه الري وتراكمها مع مرور الوقت في باطن الأرض قليل النفاذية، ويمكن معالجته ، وذلك من خلال تحسين ممارسات الري وتقليل الاستخدام المفرط للمياه في الري، مع حفر قنوات صرف إضافية لمياه الري حتى ينخفض منسوب المياه الجوفية بعيداً عن منطقة النظام الجذري . للمزيد ينظر : رضا عبد الجبار سلمان ، الأهداف التنموية لاستصلاح الأراضي في العراق ، مجلة جامعة كربلاء ، مج٦ ، ع١ ، ٢٠٠٨ ، ص٢٢٠.

(٣٣) ناظم الورار: وهي إحدى الأنظمة التي تم إنشاؤها ضمن مشروع بحيرة الحبانية في محافظة الأنبار. وتقع عند مدخل مدينة الرمادي وتبعد عن موقع سد الرمادي بمسافة (٤)كم ويتم من خلالها تحويل المياه من نهر الفرات إلى بحيرة الحبانية عبر قناة الورار . للمزيد ينظر : سجى حامد حماد عبد الفهداوي ، أثر المسطحات المائية على مناسيب نهر الفرات ، مجلة الآداب جامعة الانبار، ع١٢٤ ، ٢٠١٨ ، ص٣٩٥.

(٣٤) مؤسسة تكنو اكسبورت : تأسست شركة TECHNOEXPORT STROY SA ، في عام ١٩٦٤ تم تسجيلها كمقاول واستشاري دولي من الدرجة الأولى في أكثر من ٢٠ دولة في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، وكان العراق من ضمن دول الشرق الأوسط الذي عملت فيه هذه المؤسسة. للمزيد ينظر : نخبة من الباحثين ، حضارة العراق ، ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٦٩.

(٣٥) الروبل : هو الوحدة الأساسية للعملة الروسية، والروبل هو العملة الرسمية المتداولة اليوم في الاتحاد الروسي، وبيلاروسيا، وترانسنيستريا (ئيستروفياه بوست) بالإضافة إلى أوسيتيا الجنوبية . للمزيد ينظر : ينظر المصدر نفسة

(٣٦) : نخبة من الباحثين ، حضارة العراق ، ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٦٩.

(٣٧) محاضر مجلس التخطيط العراقي ، قرارات مجلس التخطيط ، الجلسة الثامنة عشر ، بتاريخ ١١ أيلول ١٩٦٧.

(٣٨) ابي غريب: قضاء يقع في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة بغداد ويضم ناحيتين هما ناحية مركز قضاء ابي غريب و ناحية النصر والسلام ، تعرض القضاء إلى عدة مراحل إدارية بين المد والجزر. للمزيد ينظر : خالد اكبر عبد الله ، استعمالات الأرض الزراعية في قضاء ابي غريب ، اطروحة

دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٤ ؛ زينب قاسم محمد ، كفاءة التعليم العام في ابي غريب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ ، ص٤-٩.

(٣٩) محاضر مجلس الأعمار العراقي ، مقاولة رقم (١) حفريات مبازل الصقلاوية وابي غريب ، الجلسة الرابعة عشر ، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ص١٤-١٥.

(٤٠) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية الديوان، ملفة ١٦٥/٤٢٠٥٠ ، تقارير المفتش الإداري في متصرفية لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٠ ، و٧٩ ، ص٨٨.

(٤١) علي جاسم محمد ، لواء الرمادي في الخطة الاقتصادية المؤقتة ١٩٥٩-١٩٦١ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، مج١٨ ، ع٤ ، كانون الأول ٢٠١٨ ، ص٤٤٢٣.

(٤٢) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية الديوان ، ملفة ٣٢٠٥٠/٩١٩٨ ، تقارير المفتش الإداري للكشف عن الحالة الاقتصادية في قضاء عانه ومشروع سد خزان راوة ، بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٥٩ ، و١ ، ص٢ .

(٤٣) محاضر مجلس التخطيط العراقي ، قرارات مجلس التخطيط العراقي ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٧.

(٤٤) المصدر نفسة.

(٤٥) محاضر مجلس التخطيط العراقي ، الجلسة الثالثة والعشرين ، بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٧ ، ص٢٩.

(٤٦) علي جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٤٤٢٢.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) محاضر مجلس التخطيط العراقي ، تخصيص مبالغ لدعم الفلاحين في عموم اللوية العراق ، الجلسة الخامسة ، بتاريخ ١٣ شباط ١٩٦٧.

المصادر والاحالات:

الوثائق غير المنشورة

١-محفوظات دار الكتب والوثائق

- د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية الديوان ، ملفة ٣٢٠٥٠/٩١٩٨ ، تقارير المفتش الإداري للكشف عن الحالة الاقتصادية في قضاء عانه ومشروع سد خزان راوة ، بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٥٩ ، و١.
- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية الديوان، ملفة ١٦٥/٤٢٠٥٠ ، تقارير المفتش الإداري في متصرفية لواء الرمادي ١٩٥٨-١٩٦٠ ، و٧٩ .
- د. ك . و ، ملفات وزارة الإصلاح الزراعي ، ملفة ٧٠١٨ ، و ٢٢ ، ١٩٥٩، ص ٢٤.
- د.ك.و ، ملفات وزارة الإصلاح الزراعي ، ملفة ٧٠١٨ ، بيان رقم (١١٤) صادر من الحاكم العسكري العام ، و ٢١ ، ١٩٥٩ ، ص ٢٣.

٢-محاضر مجلس التخطيط العراقي

- محاضر مجلس الأعمار العراقي ، مقاولة رقم (١) حفريات مبازل الصقلاوية وابي غريب ، الجلسة الرابعة عشر ، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٨ .
- محاضر مجلس التخطيط العراقي ، تخصيص مبالغ لدعم الفلاحين في عموم اللوية العراق ، الجلسة الخامسة ، بتاريخ ١٣ شباط ١٩٦٧.
- محاضر مجلس التخطيط العراقي ، الجلسة الثالثة والعشرين ، بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٧.
- محاضر مجلس التخطيط العراقي ، قرارات مجلس التخطيط العراقي ، الجلسة الثانية ، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٧.
- محاضر مجلس التخطيط العراقي ، قرارات مجلس التخطيط ، الجلسة الثامنة عشر ، بتاريخ ١١ أيلول ١٩٦٧.

الوثائق المنشورة

اولاً /الكتب العربية والمعربة

- سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، مطبعة الامريكانية ، بيروت ، ١٩٣٨.
- عبد الواحد كرم ، في الإصلاح الزراعي دراسة مقارنة القوانين الإصلاح الزراعي في العراق وسوريا ومصر ، مطبعة كلية الآداب جامعة النجف ، النجف ، ١٩٧٢.
- عبد الوهاب مطر الداهري ، التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية تقنيتها واقتصادها في العراق ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ .
- كاظم شنته سعد ، جغرافية أهوار العراق بين الازدهار والتجفيف وإعادة الاعمار، ط١ ، مطبعة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٢٣ .

- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، ط٣ ، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠٠٩ .
- نخبة من الباحثين ، حضارة العراق ، ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ .

ثانياً/الرسائل والاطاريح العلمية

- أمير محمد خلف عبد الدليمي ، تأثيرات حديثة على العمليات الهايدروجيومورفوليجة لنهر الفرات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الانبار ، ٢٠١١ .
- خالد اكبر عبد الله ، استعمالات الأرض الزراعية في قضاء ابي غريب ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
- زينب قاسم محمد ، كفاءة التعليم العام في ابي غريب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ .

ثالثاً /الكتب الحكومية المطبوعة

- الوقائع العراقية ، مجموعة القوانين والانظمة ، ع ١٢٦٧ ، بتاريخ ١٤حزيران ١٩٣٣.
- سعيد مالك العلي ، منهاج القطاع الزراعي الاستثماري لعام ١٩٦٤-١٩٦٥ وتأثيرة على الإنتاج الزراعي ، منشورات وزارة الزراعة ، ع٣ ، بغداد ، ١٩٦٥ .
- وزارة التخطيط دار الاحصاء المركزية ، نتائج الاحصاء الزراعي والحيواني في العراق ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦١ .

رابعاً/الدوريات

أ-المجلات والبحوث المنشورة

- الهام خزعل ، الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، مج ٤ ، ع ٢٨ ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، ٢٠١٦ .
- رضا عبد الجبار سلمان ، الأهداف التنموية لاستصلاح الأراضي في العراق ، مجلة جامعة كربلاء ، مج٦ ، ع١ ، ٢٠٠٨.
- سجى حامد حماد عبد الفهداوي ، أثر المسطحات المائية على مناسيب نهر الفرات ، مجلة الآداب جامعة الانبار، ع١٢٤ ، ٢٠١٨.
- علي جاسم محمد ، لواء الرمادي في الخطة الاقتصادية المؤقتة ١٩٥٩-١٩٦١ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، مج١٨ ، ع٤ ، كانون الأول ٢٠١٨ .
- مجلة الفلاح ، الفلاح والاصلاح الزراعي ، ع٣ ، بغداد ، ١٩٦٥ .

ب-الصحف :- الوقائع العراقية الاعداد خلال سنوات (١٩٥٨-١٩٦٨)